تجنيد المتطوعين للجيش الانكشاري الجزائري

أثناء العهد العثماني من خلال الوثائق.

د. محمد بوشنافي*

مقدمة: أقرّت القوانين العسكرية لإيالة الجزائر خلال العهد العثماني صراحة على منع الجزائريين أبناء البلد من الانخراط في الجيش الانكشاري، غير أن الأسباب التي كانت وراء ذلك لم تُبين بشكل واضح، وربما كان التخوف من تزايد أعداد الجزائريين في صفوف الجيش ثم انفصالهم عن الدولة العثمانية السبب الرئيسي وراء هذا القرار. إن أول عملية إرسال لمتطوعين للعمل في الجيش الجزائري كانت في عام 1520، لما قبل السلطان سليم الأول (1512-1520) طلب الوفد الجزائري القاضي بإلحاق الجزائر بالدولة العثمانية، ولهذا الغرض أصدر السلطان فرمانا نص على تدعيم الجزائر بألفين من خيرة الجنود الانكشارية ثم أتبعهم بأربعة آلاف متطوع، ومنذ ذلك الحين أصبحت الجزائر تعتمد على تجنيد المتطوعين من مختلف أنحاء الدولة العثمانية، وتعتبر هذه العملية من أهم الأسباب التي أبقت على العلاقات قائمة بين الإيالة والباب العالي رغم ما كان يشوبها من توتر في كثير من الأحيان، ذلك أن الجزائر كانت مضطرة إلى استقدام أعداد من المتطوعين لتدعيم جيشها الذي كان دائم التعرض للاعتداءات الخارجية والاضطرابات الداخلية، خاصة وأن العثمانيين أبعدوا الرعية عن الانخراط في الجيش.

مما يجب الإشارة إليه في هذا المجال أن هذا القانون لم يطبق على كل البلاد الخاضعة للعثمانيين؛ ففي مناطق أخرى كدمشق والقاهرة كان يسمح بتجنيد السكان المحليين في فرق الانكشارية، وكان هؤلاء من الحرفيين والتجار والفقراء، الذين دفعتهم الظروف للانخراط في الجيش بهدف تحسين مستواهم المعيشي، وللتمييز بين الانكشارية المحليين ونظرائهم العثمانيين، أطلق على الجنود المحليين

*- أستاذ محاضر أ في التاريخ الحديث- قسم التاريخ- كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية- جامعة سيدي بلعباس.

اسم "اليرلية" أما العثمانيين فأطلق عليهم اسم "القبوقول"، ويظهر أن الصراع كان شديدا بين الفرقتين[1].

أ- طريقة جمع المتطوعين: كانت إيالة الجزائر في حالة حرب مستمرة، حيث أن الأخطار كانت تهددها من كل الجهات، فمن الشرق كان عليها أن تواجه الأطماع التونسية، ومن الغرب الأطماع المغربية، ومن الشمال الاعتداءات الأوروبية المتواصلة، يضاف إلى كل ذلك الثورات والاضطرابات المحلية، استدعى هذا الوضع الاستثنائي جلب أعداد كبيرة من الجنود لمواجهة هذه الأخطار وتوفير الأمن والطمأنينة للسكان، ولهذا الغرض كانت إيالة الجزائر تعين ممثلين عنها في أهم المدن الرئيسية للدولة العثمانية، وخاصة مدينة أزمير المطلة على بحر ايجه، أطلق على هؤلاء الموظفين اسم "الدائيات" الذين يرأسهم شخص يدعى "الباش دائي"[2]، مهمتهم جمع أكبر عدد من المجندين وإرسالهم إلى الإيالة، وهم من انكشارية الجزائر يقودهم ضابط سام أو أحد الموظفين السامين للإيالة، توضع تحت تصرفهم مبالغ مالية يتم جمعها عن طريق غنائم الجهاد البحري أو ممارسة التجارة في موانئ الإمبراطورية العثمانية وسواحل بحر ايجه.

كان هؤلاء الوكلاء يقيمون في خان، وهو عبارة عن مبنى يتكون من اثنين وثلاثين غرفة موجود بمدينة أزمير تعود ملكيته للإيالة، يُجمع فيه المتطوعون في انتظار نقلهم إلى الجزائر[3]، وتسهر الإيالة على الاعتناء به وترميمه كلما دعت الضرورة إلى ذلك، كما كانت من حين لآخر تلجأ إلى زيادة عدد "الدائيات" لتسهيل عملية التجنيد، وقد يكون ذلك بعد طلب يقدمه ممثلها في أزمير، ففي صفر 1242هـ/سبتمبر 1826م بعث الحاج خليل أفندي مفتي الجزائر في أزمير رسالة إلى الداي حسين (1818-1830) يطلب منه إرسال ثلاثة عشرة دائيا للإشراف على إدارة الخان[4]. لأن أي نقص في عدد هؤلاء سيعرقل عملية التجنيد و يؤخر وصول المتطوعين إلى الجزائر.

وكان من أسباب تناقص أعداد الدائيات، عودة هؤلاء إلى الجزائر برفقة ما جمعوه من متطوعين[5]، وأحيانا أخرى يعود إلى تخليهم عن المهمة التي كلفتهم الإيالة للقيام بها وامتهانهم لنشاطات أخرى كالتجارة، أو رجوع بعضهم إلى أهاليهم، ففي رسالة بعث بها المدعو حسين "باش دائي" الجزائر في أزمير إلى الداي حسين بتاريخ أول ربيع الأول 1242هـ/25-26 أكتوبر1826م يشكو فيها سوء تصرفات "الدائيات" الذين أرسلتهم الإيالة لجمع المتطوعين، إذ يذكر أن بعضهم

انتقل إلى موطنه الأصلي، وآخرين لجئوا إلى الراحة، بينما امتهن آخرون التجارة، وكتعويض لهم يطلب منه إرسال عشرة "دائيات" آخرين[6].

كما كان حكام الإيالة يرسلون من حين لآخر بعثات إلى المنطقة لمساعدة الوكلاء المقيمين بصفة دائمة في المدن الساحلية للدولة العثمانية وجزر بحر ايجه في عملية التجنيد كلما استدعت الضرورة ذلك، وتعطينا الوثائق معلومات قيَمة حول هذه البعثات، ومنها البعثة التي انطلقت يوم 20 جمادى الأولى 1215هـ/21-22 سبتمبر 1800م بأمر من الداي مصطفى باشا (1798-1805) وكانت مكوَنة من اثني عشر رجلا على رأسهم ضابط برتبة "بلوكباشي"، توجهت نحو جزيرة رودس وعادت يوم أول ربيع الأول 1216هـ/28 جويلية 1801م تحمل مائة وسبعة عشر متطوعا جديدا، وبعثة أخرى ضمت اثنين وعشرين رجلا توجهت نحو أزمير في عام 1215هـ/1800م، وعادت في 17 ربيع الأول 1216هـ/1800م وعلى متنها مائتين وتسعة وسبعين متطوعا[7].

غير أن عملية التجنيد من مدن الأناضول وغيرها من مناطق الدولة العثمانية لم يكن يسمح بها إلا بعد الحصول على إذن رسمي من السلطان نفسه الذي كان يصدر فرمانا لهذا الغرض، ولهذا كانت المراسيم تستدعي أن يقوم باشا الجزائر بإرسال مبعوث خاص إلى أزمير يحمل معه طلبا، وبمجرد وصوله يقدمه إلى القبطان باشا الذي يحمله بدوره إلى الباب العالي، ويتضمن هذا الطلب التماسا إلى السلطان بالسماح لوكلاء الإيالة القيام بعملية التجنيد، وإلى جانب ذلك يرسل معه مبلغا ماليا هاما لنفس الغرض[8]، بعد ذلك يتم التأكد من قبل موظفي الباب العالي من عدم وجود أسباب تمنع الإيالة من القيام بهذه العملية، فإذا انعدمت "يصدر السلطان فرمانا شاهانيا يقضي السماح لأوجاق الجزائر بجمع الجنود المتطوعين"[9].

يُرسل الفرمان إلى حكام وعلماء وضباط وقضاة الأناضول والمدن الأخرى بغرض تسهيل مهمة مبعوث الإيالة في تجنيد المتطوعين وفق شروط محددة فيه، إذ كان يمنع على الوكلاء اللجوء إلى الضغط أو الإكراه خلال عملية الجمع، والاكتفاء بتجنيد من يرغب في ذلك، كما يُمنع عليهم تجنيد الأطفال الذين لم يبلغوا سن الرشد، وبعد إتمام العملية يحرر المبعوث تقريرا إلى السلطان يبين فيه عدد الجنود الذين تم تسجيلهم[10].

وكانت الإيالة مضطرة إلى إرفاق المبعوثين بهدايا قيّمة ليوزعوها على كبار موظفي الباب العالي بغرض تسهيل عملية التجنيد، وخاصة إلى القبطان باشا المكلف بالشؤون الجزائرية لدى الحكومة العثمانية ومساعديه في مختلف الرتب[11]، وتعطينا كثير من المصادر والوثائق أنواعا من هذه الهدايا القيمة التي كان يتلقاها كبار الموظفين كمكافأة لهم على المجهودات التي يبذلونها لتسهيل عملية التجنيد، ففي عام 1233هـ/1817م تلقى أميرال البحرية العثمانية خزروف باشا هدية تتكون من: "معطفين حمراوين من الصوف، مسدسين، ثلاث سبحات من العقيق، ثلاث سبحات أخرى من الأصداف، حزام، ساعة، جلد أسد، جلد نمر، وعبد أسود "، كما تلقى أعوانه كذلك هدايا قيمة، وفي نفس العام تلقى حاكم مدينة أيدين مقابل دوره الفعال في تسهيل عملية التجنيد بمنطقته هدية تتمثل في "ساعة، معطف، جلد أسد، جلد نمر وحزام "[12].

أما عن الطريقة المعتمدة في التجنيد، فكان الوكلاء يجوبون المناطق التركية، حيث ينصّبون خيمة كبيرة تسمى"أوطاق" يتوافد عليها الراغبون في التطوَع، وهناك يستمعون إلى الخطب والإغراءات التي تحمسهم على الانخراط في أوجاق الجزائر، حيث يصف لهم الوكلاء حياة الرفاهية التي تنتظرهم في الإيالة، إلى جانب ما سيتقاضونه من أجور مرتفعة وامتيازات متنوعة، وخاصة الغنائم التي سيحصلون عليها بعد مشاركتهم في الجهاد البحري[13].

بعد ذلك يُجمع المتطوعون في انتظار نقلهم إلى الجزائر، وهكذا تقع تكاليف إطعامهم وإلباسهم على عاتق الإيالة، وقد يقوم الوكلاء بتوزيع بعض النقود عليهم للإبقاء على عزمهم وإرادتهم في التجنيد، ويظهر أن هذه الوعود والإغراءات كان فيها كثير من المبالغة، إذ أن هؤلاء المجندين كانوا غالبا ما يصابون بخيبة أمل كبيرة بمجرد وصولهم إلى الجزائر واصطدامهم بالواقع المر، وخاصة في أواخر العهد العثماني نتيجة تدهور الأوضاع العسكرية والاقتصادية للإيالة، مما اضطر الكثير منهم إلى الهروب والرجوع إلى بلدانهم.

ب- نقل المتطوعين إلى الجزائر: لما يجمع الموظفون عددا معتبرا من المتطوعين يتم نقلهم إلى الجزائر، وكانت الإيالة تعتمد على سفنها الخاصة لهذا الغرض، فقد يصادف ذلك وصول إحدى السفن الجزائرية صدفة إلى موانئ التجنيد، وهذا بعد قيامها بأعمال جهادية في شرقي البحر المتوسط، أو خلال اشتراكها مع الأسطول العثماني في إحدى المعارك، أو تكون وصلت إلى المنطقة

لممارسة التجارة مع إحدى المدن الساحلية للأناضول، وهكذا أثناء رجوعها تحمل معها هؤلاء المتطوعين[14].

أما إذا انعدمت السفن الجزائرية فإن الوكلاء يضطرون إلى استئجار إحدى السفن الأجنبية أوروبية أو إسلامية لنقل هؤلاء المجندين، ففي محرم 1234هـ/أكتوبر1818م نقل صاحب سفينة من اليونان يدعى "ديميتري ميكريان DIMITRI MICRIANT" سبعة وعشرين متطوعا جديدا إلى الجزائر، ثم اتبعهم بمائة وسبعة وعشرين متطوعا آخرا في ربيع الثاني1235هـ/يناير1820م، وخمسة وثمانين متطوعا في ذي القعدة 1236هـ/1821م، كما قامت سفن هولندية بنقل أربعين متطوعا جديدا في 1241هـ/1826م، ونفس العمل قامت به سفن إنجليزية والتي نقلت ستة وثلاثين متطوعا في 1239هـ/1823م وثلاثة وتسعين متطوعا في 1241هـ/1826م، ثم مائة وخمسة وخمسين متطوعا يليهم سبعة وتسعين آخرا في 1242هـ/1827م[15].

إلا أن عملية نقل المجندين لم تكن تتم دون مشاكل في كل الأحيان، فكثيرا ما اعترضتها عراقيل نتج عنها تأخر وصولهم إلى الجزائر، ومن هذه العراقيل انعدام السفن خاصة خلال فصل الشتاء مع تدهور الأحوال الجوية واضطراب حالة البحر، وهذا ما كان يجبر الوكلاء على الانتظار إلى غاية تحسن الظروف الجوية، إلا أن ذلك قد يدوم فترة طويلة تصل إلى حلول فصل الربيع، وتذكر إحدى رسائل "الباش دائي" في أزمير بعثها إلى داي الجزائر "أنه جمع مائة وخمسين متطوعا، ولكنه بقي ينتظر لعدة شهور وصول سفينة مناسبة لاستئجارها، ولكن دون جدوى بسبب فصل الشتاء، حتى عثر على سفينة فرنسية استأجرها بقيمة أربعة آلاف دورو"[16].

ويضاف إلى العامل الطبيعي رفض بعض أصحاب السفن الأوروبية نقل المجندين إلى الإيالة دون ترخيص من حكوماتهم، ففي عام 1241هـ/1826م رفض صاحب سفينة فرنسية نقل مائة وخمسة عشر متطوعا جديدا إلى الجزائر لأنه لم يتحصل على الإذن بذلك، وبقي هؤلاء المجندون ينتظرون لمدة خمسة عشرة أو ستة عشرة يوما في الميناء[17].

وبمجرد وصول المتطوعين إلى مدينة الجزائر، كانوا يوجَهون مباشرة إلى "المقاطعجي" الذي يسجلهم في دفتر أجور الانكشارية بأخذ المعلومات المتعلقة بكل مجند: اسمه، اسم أبيه، تاريخ وصوله، موطنه الأصلي، مهنته السابقة، الثكنة التي سيوجه إليها، "الأوداباشي" الذي سيعمل تحت أوامره، رتبته، وحدته، قيمة أجرته[18]. وكثيرا ما كان هؤلاء المجندون يحضرون معهم مجموعة من

الهدايا إلى الداي كتعبير عن احترامهم وتقديرهم له، فقد أحضرت جماعة من المتطوعين الجدد هدية تتضمن ما يلي: "صندوقا من الأشياء المتنوعة، صندوقا من الحلوى، صندوقا من الزبيب الغليظ وصندوقين من راحة الحلقوم "(19). أما أول امتياز يحصَل عليه "اليولداش" الجديد كان تقاضيه لأول أجرة إذا وصل مع موعد دفع الأجور، وإلا فعليه أن ينتظر مرور شهرين قمريين كاملين.

ج- طرق أخرى لجمع المتطوعين: وإلى جانب الطرق الرسمية التي اعتمدها الإيالة في تجنيد المتطوعين عن طريق "الدائيات" والمبعوثين أو عن طريق الدولة العثمانية نفسها، وجدت طرق أخرى غير رسمية لا يتدخل فيها الباب العالي، ومنها استقدام الجنود بأنفسهم لبعض المتطوعين، وذلك بعد حصولهم على عطلتهم حيث يعودون إلى موطنهم الأصلي لزيارة أهاليهم، فيخبرونهم عن حياة الترف والنعيم التي يعيشونها في إيالة الجزائر، وبعد انتهاء العطلة يصطحب كل واحد منهم عددا من الأفراد يقدمهم إلى "المقاطعجي" ليسجلهم في دفتر الأجور، "ثم يتكفل بتدريبهم عسكريا، ويعلمهم واجباتهم الجديدة، ويخبرهم بإمكانية الارتقاء إلى أعلى المراتب والحصول على راحة بعد تعب الحرب، ويعيشوا في رفاهية في أوساط المجتمع وأن يتزوجوا بالأهالي"(20). وكمثال على ذلك بعث عبيدي خوجة "علمدار باشا" الجزائر في أزمير رسالة إلى الخزناجي في 23 شوال 1241هـ/بداية ماي 1826م، يخبره فيها بأن جنديا جزائريا يدعى كرد أغلي استقر في إسطنبول لمدة ثلاث سنوات بعدما غرقت السفينة التي كان على متنها، وخلال هذه المدة استطاع أن يجمع عددا من المتطوعين، وجاء بهم إلى أزمير ليتوجه معهم إلى الإيالة، ولهذا فهو يرجو من الباشا العفو على الجندي المذكور(21).

ومن الطرق الأخرى المعتمدة في التجنيد، مجيء هؤلاء المتطوعين على متن سفن التجار والحجاج أو يرسلهم الوكلاء الموجودين في أرجاء الدولة العثمانية، والبعض الآخر كان يصل إلى الإيالة برا خاصة من تونس وطرابلس، ومن منطقة جبل طارق، وليفورنة، وربما كان هؤلاء من المسيحيين الذين أسلموا أو الأسرى العثمانيين الذين أطلق سراحهم(22).

د- عراقيل التجنيد: لم تكن عملية جمع المتطوعين من أراضي الدولة العثمانية تتم بشكل عادي في كل الأحيان، فكثيرا ما اعترضتها مشاكل وعراقيل أخرت وصول هؤلاء المتطوعين في الآجال المحددة بسبب توتر العلاقات بين الطرفين، غير أن ذلك لم يكن إلا ظرفيا فسرعان ما تعود الأمور إلى نصابها، وذلك لأن الجزائر لم تغامر أبدا بقطع علاقاتها مع الباب العالي رغم ما كان

يعترضها من توتر وخلاف، كما أن الباب العالي كثيرا ما لجأ إلى استعمال ورقة التجنيد كوسيلة للضغط على الإيالة في كثير من المواقف، ففي عام 1798م بعد احتلال "نابليون بونابرت "NAPOLEON BONAPARTE" لمصر، أصدر السلطان أمرا إلى الداي مصطفى باشا (1798-1805م) بإعلان الحرب على فرنسا إلى جانب "القبض على كل الفرنسيين وسجنهم، كما طالبهم بالاستيلاء على سفنهم أو إغراقها، وسجن قنصل فرنسا في الجزائر"، ولكن القنصل لم يسجن إلا شهرا واحدا وأطلق سراحه، مما سبب غضب السلطان الذي رفض هدايا الداي التي بعثها إليه عن طريق وفد يتكون من المدعو يوسف خوجة ومصطفى خوجة، كما أصدر قرارا يمنع سفن إيالات كل من تونس، طرابلس والجزائر من الدخول إلى الموانئ التركية، وفي حالة قيامهم بذلك يتم القبض على رؤسائها وسجنهم، كما أصبح الباب العالي يهدد بطرد وكلاء الجزائر المكلفين بالتجنيد من أزمير وإيقاف وصول المجندين إلى الإيالة[23]، ونتيجة لهذا الضغط اضطر الداي بعد كثير من التردد إلى إعلان الحرب على فرنسا في يوم 19 ديسمبر 1798.

كما تكررت عمليات المنع مرات عديدة ولأسباب مختلفة، ففي عام 1239هـ/1823م أصدر السلطان محمود الثاني فرمانا يمنع الجزائريين تجنيد المتطوعين من أزمير وضواحيها وهذا بعد اعتداء الأسطول الجزائري على بعض رعايا الدولة العثمانية في بحر إيجه، وقد اشترط الفرمان لرفع المنع أن يتخلى الجزائريون عن تلك الأعمال ويطلبوا العفو رسميا من السلطان. ولأن الجزائر كانت بحاجة ماسة إلى متطوعين فقد اضطر داياها إلى تقديم اعتذاراهم للسلطان، مثلما قام به الداي عمر باشا (1815-1817) والداي حسين (1818-1830)، وقد قبل السلطان اعتذارهما وأرسل فرمانا إلى مناطق التجنيد يتضمن رفع حالة المنع[24].

وقد يقع المنع أثناء عملية نقل المجندين بسبب حدث طارئ، فخلال عام 1817م أرسل الباب العالي عددا كبيرا من المجندين الذين تم جمعهم، ولكنه أوقف إرسال ما تبقى منهم بعدما اعتدى الأسطول الجزائري على بعض التجار من رعايا الدولة العثمانية، كما استولى على سفينة تابعة لدولة "صاروونيا" المتحالفة مع بريطانيا، وهذا ما جعل السفير البريطاني لدى الباب العالي يسارع إلى تقديم شكوى إلى السلطان، وبعد وفاة الداي علي باشا (1817-1818) تعهد خليفته الداي حسين (1818-1830) بعدم الاعتداء على السفن الصديقة للدولة العثمانية وعلى سفن التجار

الرعايا، كما أرجع كل ما سلب من "صاروونيا " وبالتالي تم حل الخلاف وأصدر السلطان فرمانا يسمح بإرسال ما تبقى من الجنود المتطوعين[25].

وهكذا فإن منع وصول المجندين لم يكن إلا ظرفيا (أي وسيلة ضغط فقط)، إذ سرعان ما يزول قرار المنع بمجرد تراجع الإيالة وخضوعها لقرارات الباب العالي، وبالتالي يصدر فرمان يلغي القرار ويسمح بمواصلة عملية التجنيد، هذه العملية التي أبقت الحبل موصولا بين الطرفين والذي لم ينقطع إلا في عام 1830 مع مجيء الاحتلال الفرنسي.

هـ- الانتماء الاجتماعي للمتطوعين: أما فيما يخص الطبقات الاجتماعية التي ينتمي إليها هؤلاء المتطوعين، فإن معظم المصادر تجمع على أنهم كانوا من أدنى الفئات، فإذا كان أولئك الذين جندوا في العهود الأولى قد تميزوا بخصال حميدة كالشجاعة والتقوى، وكان مجيئهم إلى الجزائر بدافع الجهاد ضد الإسبان، فإن الأوضاع تغيرت منذ مطلع القرن الثامن عشر، حيث توسع التجنيد ليشمل حتى أولئك البؤساء الذين يتسكعون في الموانئ أو المجرمين الفارين من العدالة، وبالتالي أصبحت الإيالة " توفر ملجأ آمنا للمغامرين، المجرمين والمرتدين القادمين من كل جهات البحر المتوسط من مضيق جبل طارق حتى أواسط آسيا "[26].

وإلى جانب ما كانت توفره الإيالة من ملجأ، فقد كان يتوافد إليها الفقراء أملا في الحصول على الثروة، وتحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية عن طريق الانخراط في الانكشارية أو المشاركة في الجهاد البحري، ويذكر "هايدو HAEDO" أن "هؤلاء كانوا من المتسولين واللصوص الذين قدموا إلى الجزائر من أجل كسب الثروة، لدرجة أنه شبههم بالإسبان الذين هاجروا إلى الهند لنفس الغرض"[27].

وكثيرا ما كانت السلطات العثمانية تستغل فرصة التجنيد لتتخلص من كل المجرمين والمشوشين الذين هددوا الأمن العام، فخلال عام 1219هـ/1804م وٌجه تقرير إلى السلطان سليم الثالث يطلب منه السماح بإرسال حوالي خمسين شخصا من الأشقياء أحدثوا الفوضى في قرية "درمنجلير" بجزيرة قبرص إلى الجزائر على متن سفينة جزائرية حضرت لتجنيد المتطوعين، ويرى التقرير أن الهدف من ذلك هو دفعهم إلى الجهاد في سبيل الله وإصلاح أنفسهم وتهذيبها[28].

ومما زاد في خطورة الوضع وساهم في تدهور الفرقة العسكرية الإنكشارية لإيالة الجزائر، هو اتساع عملية التجنيد لتشمل حتى المسيحيين واليهود الذين أصبحوا يتظاهرون بالإسلام ليتمكنوا

من الانخراط في الجيش الجزائري والاستفادة من الامتيازات التي يوفرها لهم هذا الانخراط، ويذكر السيد حمدان خوجة "أنه بعدما كان يقتصر على تجنيد النزهاء والصلحاء، فإن المكلفين بالتجنيد كانوا يفتحون أبواب المليشيا لأي كان، حتى لأناس كانوا قد أدبوا أو أدينوا، وكان يوجد من بين المجندين يهود ويونانيون ختنوا أنفسهم"[29].

ب- تراجع عملية التجنيد وأسبابها: لم يعرف تجنيد المتطوعين للجيش الجزائري صعوبات ومشاكل خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين نتيجة وفرة مداخيل الجهاد البحري التي كان يمكنها أن تسد كل متطلبات هذه العملية، غير أن الأوضاع تغيرت تماما ابتداء من القرن الثامن عشر، لما تراجع دور الأسطول وبالتالي تراجع مداخيل الخزينة، فأصبح تجنيد المتطوعين يتم بصعوبة كبيرة، لدرجة أن الإيالة أصبحت مهددة بفقدان قوتها العسكرية لاعتمادها الكلي على التجنيد.

يرجع "ديبوا تانفيل M. Dubois Thainville" تناقص قدوم المجندين من المشرق أساسا إلى تراجع غنائم الجهاد البحري، مما أثر سلبا على وفرة الأموال في خزينة البايلك التي كان جزء هام منها يخصص لدفع أجور المجندين، وبالتالي عجز الإيالة على توفير مرتبات هؤلاء الجنود[30]، وذلك ما تؤكده رسالة الداي عمر باشا (1815-1817) إلى السلطان إذ يخبره فيها: "إننا ملزمون على دفع إتاوات ما بين ثلاثين وأربعين ألف إنكشاري، ففي سالف الزمن كنا ندفع أجورهم على دفعة واحدة، ولكن منذ عشر سنوات لم نتمكن من مضاعفة إتاواتهم، كذلك كنا نسدد الأجور كل شهرين، أما اليوم فإن تسديد إتاواتهم يتم مرة واحدة كل أربعة أشهر بالنسبة للبعض وستة أشهر بالنسبة للبعض الآخر، وقسم ثالث تسدد أجورهم كل سنة"[31].

ويضاف إلى الأزمة المالية الخانقة سبب آخر يتمثل في تلك الظروف المتدهورة والمتأزمة التي أصبحت تعيشها الإيالة، فلقد كانت الأوبئة والمجاعات التي تصيب الإيالة عامة ومدينة الجزائر خاصة من فترة لأخرى تسبب هلاك عدد كبير من السكان وفيهم نسبة كبيرة من أفراد الجيش الإنكشاري، فحسب الأسير "كاثكارث" كانت ثكنات مدينة الجزائر قبل عام 1786م مكتظة جدا بالجنود، ولكن بعد وباء الطاعون الذي أصاب المدينة في تلك السنة، والذي نتج عنه موت عدد كبير من الجنود، أصبحت هذه الثكنات شبه خالية[32].

ويضاف إلى ما سبق ذكره، تلك الأخطار التي أصبحت تهدد الجندي الانكشاري، وخاصة في الفترة المتأخرة لما كثرت الثورات الداخلية ضد السلطة العثمانية وما رافقها من اعتداءات خارجية، كما أن كثيرا منهم كانوا يوجَهون إلى التقاعد بسبب تقدمهم في السن، أو عجزهم على أداء واجبهم العسكري بسبب المرض أو حادث طارئ، وأمام كل هذا كانت الإيالة مضطرة إلى استقدام متطوعين جدد لتعويض هؤلاء، غير أن عدد المستقدمين لم يكن كافيا لسد هذا النقص.

تبين لنا الإحصائيات العراقيل التي أصبحت تواجه عملية جلب المتطوعين إلى الإيالة منذ مطلع القرن التاسع عشر الميلادي إلى غاية مجيء الاحتلال الفرنسي في عام 1830، فما بين عامي 1801 و1809 وصل إلى الجزائر 2264 مجندا أي بمعدل251 مجندا كل سنة، أما ما بين عامي 1810 و1820 فاستقبلت الإيالة 4115 مجندا جديدا أي 411 مجندا في كل عام، في حين أنه قدم إلى الجزائر 4154 مجندا ما بين 1820 و1830 أي 415 مجندا في السنة [33]، إن هذا العدد القليل من المجندين الذي كان يحضر سنويا لم يكن بإمكانه حتى تعويض الجنود الذين يُقتلون في المعارك، أو يُوجهون إلى التقاعد أو يعودون إلى أوطانهم أو يتوجهون لأداء فريضة الحج بعد حصولهم على عطلة وتسريح من الداي نفسه، ورغم محاولات حكومة الإيالة تنشيط عملية التجنيد والارتفاع الطفيف في عدد المتطوعين منذ 1810 فإن ذلك بقي دون حاجتها.

ويظهر أن العدد الحقيقي للجنود كان أقل بكثير من العدد المسجل في دفاتر أجور الانكشارية، فحسب إحصاء الداي محمد باشا (1815) كان العدد الحقيقي لجنود الإيالة أربعة آلاف "يولداش"، منهم سبعمائة خارج النظام[34]، وفي عهد خليفته عمر باشا (1815-1817) الذي كان على علاقة حسنة بالسلطان ارتفع عدد المجندين، لما قدم إلى الإيالة ألف ومائتين وتسعون (1290) مجندا جديدا، غير أن هذا العدد سرعان ما انخفض بشكل كبير في عهد الداي علي خوجة (1817-1818) بعد المجزرة التي ارتكبها هذا الداي في حق الانكشارية، والتي راح ضحيتها ألف ومائتين من الجنود ومائة وخمسين ضابطا، كما بادر إلى اتخاذ قرارا بتوقيف التجنيد من المشرق[35].

حاول الداي حسين (1818-1830) إعادة تنشيط عملية التجنيد، خاصة مع بداية المشاكل مع فرنسا بسبب أزمة حادثة المروحة، وقد دفعه هذا الوضع إلى توجيه طلب رسمي إلى السلطان العثماني في سنة 1827 يلتمس منه السماح للإيالة بجمع المتطوعين من الأناضول والمناطق الأخرى، وقد ورد في الرسالة: "منذ عدة سنوات لم تتحصل الأوجاق على فرق عسكرية من الأناضول،

وهو في حاجة إلى فرق تركية، ولهذا نرجو منكم الموافقة على إرسال بعض الفرق من المتطوعين من مدينة أزمير والمناطق الساحلية الأخرى "[36].

وإذا كان للعوامل الداخلية التي كانت تعيشها الإيالة في تلك الفترة آثارها على تراجع عملية التجنيد، فإنه لا يمكن إهمال دور الظروف الخارجية في تأزم العملية، إذ عرفت هذه الفترة اندلاع الحرب بين الدولة العثمانية واليونان في منطقة البحر المتوسط مما عرقل قدوم السفن المحملة بالمجندين إلى الإيالة خوفا من وقوعها في الأسر[37].

فلما تولى السلطان محمود الثاني الحكم خلفا للسلطان سليم الثالث، قرر إدخال إصلاحات عميقة في صفوف الجيش، الذي عجز على مواجهة الأخطار الخارجية، ويظهر أنه تأثر بإصلاحات محمد علي العسكرية وبالتنظيمات الحديثة للجيوش الأوروبية، وبعد موافقة الأعيان وكبار ضباط الانكشارية أعلن عن تأسيس فرقة جديدة من الجيش النظامي أطلق عليها "أشكنجي" (أي الجنود العاملون)، غير أن هذا النظام الجديد لم يُرض كل الجنود، فظهرت مؤامرة في صفوف هؤلاء، ولكن السلطان تفطن لها وتمكَن من القضاء عليها من خلال الاستعانة بالمدفعية، بعدما حاصر المتمردين في ساحة "آت ميداني" وأباد الكثير منهم، وهكذا في يوم 17 جوان 1826 أصدر السلطان فرمانا يُنهي مهمة الانكشارية ويُبطل وجودها وكل قوانينها من كل أنحاء الدولة العثمانية[38].

أثرت إصلاحات السلطان محمود الثاني سلبا على عملية تجنيد المتطوعين للجيش الجزائري، فأصبحت تتم في ظروف صعبة ومشاكل عويصة، وكادت أن تتوقف نهائيا بعدما أصبح المتطوعون يفضلون الانخراط في النظام الجديد على التطوع في جيش الإيالة الجزائرية، الأمر الذي كان يضطرهم إلى الابتعاد عن أوطانهم وأهاليهم ومواجهة مصير مجهول[39].

ويظهر أن السلطات العثمانية قد وجدت في إلحاح الجزائريين المتمثل في السماح لهم بجمع المتطوعين فرصة للتخلص مما تبقى من الجنود الانكشارية بعد إصلاحات عام 1826، ففي رسالة من الحاج حسين "باش دائي" الجزائر في مدينة أزمير بتاريخ 13 جمادى الثانية 1242 هـ/ديسمبر 1826م يعلمه فيها بإنهاء نظام الانكشارية من قبل الباب العالي وسماح السلطات العثمانية باختيار أحسن الجنود لإرسالهم إلى الإيالة، وهذا ما مكنه من جمع ما بين أربعين وخمسين من هؤلاء[40].

غير أن عملية جمع المتطوعين من بين الجنود المسرحين لم تساهم في تحسين الأوضاع العسكرية للإيالة، فقد ازداد عدد المجندين نقصا وندرة، وتخبرنا رسالة بعثها أحد المكلفين بالتجنيد إلى باشا الجزائر، أنه استطاع جمع عدد من المتطوعين عن طريق الصدفة فقط، غير أن هذه العملية ستصبح مستحيلة مستقبلا لقلة المقبلين على التجنيد[41]. إلا أنه رغم ذلك تواصل توافد المجندين ولكن بأعداد قليلة جدا، ومن ذلك وصول أربعة وعشرين جنديا متطوعا إلى الإيالة، منهم واحد وعشرون متطوعا جديدا على متن سفينة مصرية كانت متوجهة إلى صفاقس بإيالة تونس[42].

أثَر هذا الوضع بشكل بارز على عدد الجنود الانكشاريين العاملين في الإيالة، حيث انخفض وأصبحوا لا يشكلون إلا قوات رمزية، كما أن دورهم في الحياة السياسية والعسكرية أصبح أقل فاعلية مما كان عليه في السابق، وقبيل مجيء الاحتلال الفرنسي لم يوجد إلا عدد قليل منهم، ومن ذلك أنه وُجد في بايلك التيطري خمسين صبائحيا من الإنكشارية ومائة وعشرين من الجنود المشاة، أما في مدينة الجزائر فوجدت قوة مكونة من ثلاثمائة وخمسة وأربعين (345) رجلا، وكان بمدينة وهران قوة مكونة من مائة وستة وخمسين رجلا[43]، وما يستخلص من هذا الإحصاء أن تعداد هذه القوات لم يكن إلا رمزيا فقط.

خاتمة: وخلاصة القول فإن هؤلاء المجندين كانوا مثالا للانضباط وحسن الخلق في العهود الأولى للإيالة، غير أن طباعهم وتصرفاتهم تبدلت تماما بعد ذلك، فأصبحوا مصدرا للفوضى والاضطرابات، وتخلوا عن مهامهم في الدفاع عن الإيالة، وأصبحوا يثيرون القلاقل ويتدخلون في شؤون الحكم بتعيين الباشوات أو عزلهم، كما انصب اهتمامهم على جمع الأموال واضطهاد السكان مما سينتج عنه رد فعل عنيف من قبل هؤلاء عن طريق سلسلة من الثورات الشعبية في أواخر عهد الإيالة.

كما أن عملية التجنيد في أواخر العهد العثماني أصبحت تشكل عبئا ثقيلا على ميزانية الإيالة، التي أصبحت تصرف أموالا طائلة سواء من خلال الاعتناء بخان أزمير وترميمه أو دفع أجور موظفيه إلى جانب مصاريف الاعتناء بالمتطوعين واكتراء السفن لنقلهم إلى الإيالة الجزائرية، وكمثال كلف نقل تسعمائة وثلاثة وثلاثين مجندا تم إرسالهم إلى الجزائر على متن سبع سفن خزينة الإيالة 249 240 قروش[44]، وإلى جانب كل هذا كانت الجزائر مضطرة إلى تقديم الهدايا الثمينة لموظفي الباب العالي حتى يسهلوا ويساهموا في عملية التجنيد، ولقد كان من الممكن تغطية هذه

النفقات عن طريق غنائم الجهاد البحري خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلادي[45]، ولكن مع مطلع القرن الثامن عشر الميلادي تناقصت مداخيل الخزينة مع تراجع دور الجهاد البحري، فأصبح المكلفون بالتجنيد يتطلعون إلى ما يرسله الداي من أموال وتضاف إليها الأموال التي كانوا يحصلون عليها من بيع الحبوب في المدن التي كان يتم فيها التجنيد بعدما تحضرها السفن الجزائرية.

الهوامش:

1- الصباغ ليلى "الوجود العثماني في المشرق المتوسطي في العصر الحديث، المجلة التاريخية المغربية، عدد 7 و8، تونس، جانفي 1977، ص 94.

Raymond, André. Grandes villes arabes à l'époque ottomane. La bibliothèque arabe, Sindbad, Paris, 1985. p99.

2-حماش خليفة إبراهيم، العلاقات بين إيالة الجزائر والباب العالي من سنة 1798 إلى 1830، (رسالة ماجستير)، كلية الآداب، القاهرة، 1988، ص 170.

3-المكتبة الوطنية الجزائرية، قسم المخطوطات، مجموعة 3190، الملف الأول، ورقة 74.

4- المكتبة الوطنية الجزائرية، قسم المخطوطات، مجموعة 3190، الملف الأول، ورقة 176.

5- المكتبة الوطنية الجزائرية، قسم المخطوطات، مجموعة 3190، الملف الأول، ورقة 146.

6- المكتبة الوطنية الجزائرية، قسم المخطوطات، مجموعة 3190، الملف الأول، ورقة 186.

7-Colombe (M). « Contribution à l'étude du recrutement de L'odjaq d'Alger dans les dernières années de l'histoire de la régence d'Alger ».R.A, t 87 (1943), p. 173.

8- المركز الوطني للأرشيف الجزائري، خط همايون، 1215/14776هـ.

9- المركز الوطني للأرشيف الجزائري، خط همايون، 1231/16872هـ.

10- المكتبة الوطنية الجزائرية، قسم المخطوطات، مجموعة 3190، الملف الأول، ورقة 20.

و كذلك: المركز الوطني للأرشيف الجزائري، خط همايون،1234/22517هـ.

11- فارس محمد خير، تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني إلى الاحتلال الفرنسي، الطبعة الأولى مطابع ألف باء، الأديب، دمشق، 1969، ص 82.

12- Colombe (M). Op.cit, p. 176.

13- Paradis (Jean-Michel venture de). Tunis et Alger au XVIIIe siècle (mémoires et observations rassemblés et présentés par joseph cuoq). Edition Sindbad, Paris, 1983, P.160.

14- Colombe (M). Op.cit, p.178.

15- Ibid, p. 178-179.

16- المكتبة الوطنية الجزائرية، قسم المخطوطات، مجموعة 3190، الملف الأول، ورقة 94.

17- المكتبة الوطنية الجزائرية، قسم المخطوطات، مجموعة 3190، الملف الأول، ورقة 153.

18- Renaudot(M). Tableau du royaume d'Alger et de ses environs, état de son commerce, de ses forces de terre et de mer, 2ème éd, librairie universelle, Paris, 1830, p.110.

19- المكتبة الوطنية الجزائرية، قسم المخطوطات، مجموعة 3190، الملف الأول، ورقة 465.

20- حمدان بن عثمان خوجة، المرآة (تقديم وتعريب وتحقيق الزبيري محمد العربي)، الطبعة الثانية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص .119

21- المكتبة الوطنية الجزائرية، قسم المخطوطات، مجموعة 3190، الملف الأول، ورقة 165.

22- Colombe (M). Op.cit, p. 179.

23- المكتبة الوطنية الجزائرية، قسم المخطوطات، مجموعة 3190، الملف الأول، ورقة 65.

24- المركز الوطني للأرشيف الجزائري، خط همايون، 1239/17216هـ.

25- المركز الوطني للأرشيف الجزائري، خط همايون، 22548/ 1242هـ.

26- Sir Godfrey, fisher. Légende barbaresque, guerre, commerce et piraterie en Afrique du nord de 1415-1830 (traduit et annoté par Farida Hellal). O.P.U , Alger, 1991, p. 125.

27- Haedo (Fray Diego de). « Histoire des rois d'Alger », traduit et annotée par H.D de Grammont. R.A, 24-25, 1880, p. 238.

28- المركز الوطني للأرشيف الجزائري، خط همايون، 3374/ 1219هـ.

29- حمدان خوجة، المصدر السابق، ص 149.

30- Dubois, Thainville. Mémoire sur Alger 1809 (Publié par Gabriel Esquer). Librairie de la société de l'histoire de France, Paris, pp.131-132.

31- التميمي عبد الجليل، بحوث ووثائق في التاريخ المغربي: الجزائر، تونس وليبيا (1816-1871)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1985، ص 60.

32- كاثكارت ليباندر، مذكرات أسير الداي كاثكارت قنصل أمريكا في المغرب (ترجمة وتعليق وتقديم إسماعيل العربي)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص 100.

33- Colombe (M). Op.cit, p. 180.

34- Boyer, Pierre. La vie quotidienne à Alger à la vielle de l'intervention française. Librairie Hachette, Paris, 1963, p.94.

35- حول إصلاحات الداي علي خوجة راجع: بوشنافي، محمد، الجيش الانكشاري في الجزائر خلال العهد العثماني (1700-1830)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة وهران، جوان 2002، ص ص 210-.213

36- Kuran, Erküment, « La lettre du dernier dey au grand vizir de l'empire ottoman ». RA, 1952, p. 192.

37- حماش خليفة إبراهيم، المرجع السابق، ص 178.

38- المحامي فريد بك، تاريخ الدولة العلية العثمانية (تحقيق حقي إحسان)، الطبعة الخامسة، دار النفائس، بيروت، 1986، ص ص 219-.220

39- حماش خليفة إبراهيم، المرجع السابق، ص 179.

40- المكتبة الوطنية الجزائرية، قسم المخطوطات، مجموعة 3190، الملف الأول، ورقة 196.

41- المكتبة الوطنية الجزائرية، قسم المخطوطات، مجموعة 3190، الملف الأول، ورقة 205.

42- المكتبة الوطنية الجزائرية، قسم المخطوطات، مجموعة 3190، الملف الأول، ورقة 344.

43- Rinn(L). «Le royaume d'Alger sous le dernier dey». R.A n°41 1863, pp 136 et 141-142.

44- Colombe (M). Op.cit, p. 175.

45- Boyer, Pierre. Op.cit, p. 87.